

WIPO/IP/DIPL/CAI/04/2

الأصل : بالعربية

التاريخ : ٢٠٠٤/١١/-



المنظمة العالمية  
للملكية الفكرية



وزارة الخارجية  
جمهورية مصر العربية

## حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين

تنظيمها

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

مع معهد الدراسات الدبلوماسية

القاهرة، من ١٣ إلى ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤

القانون المصري لحماية حقوق الملكية الفكرية:

سماته الرئيسية ومدى توافقه والمعايير الدولية

السيد حسن البدر اوي

مستشار في قسم التشريع

وزارة العدل

القاهرة

إذا كان للحضارة وجهان ، وجه مادي يتمثل في تقدمها التقني بما يؤدي إليه من منجزات مادية ، ووجه ثقافي يعكس قيم الحق والعدل والمساواة ، فإن مصر تظل دائماً صاحبة وجه ثقافي وضاء وإن خبا ضوء وجهها المادي ، فمصر كانت دائماً حقيقة ثقافية .

وانطلاقاً من هذه المسلمة ، فقد انعكس وجه مصر الثقافي على قضية حماية حقوق الملكية الفكرية حتى في عهد ما قبل التشريعات المصرية التي صدرت لتنظيم هذه الحقوق .

فقد كان القضاء المصري يحمي حقوق الملكية الفكرية دون حاجة إلى نصوص مدونه على هدى من مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة ، فالتاريخ القصائي المصري زاخر بعدد من الأحكام التي صدرت لكي تدمغ الأفعال التي تشكل اعتداء على حقوق الملكية الفكرية سواء من القضاء الأهلى أو القضاء المختلط الذي كانت تعرفه مصر قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو .

بيد أن هذه الأحكام جميعها كانت تجرى في مجرى جبر الضرر بتعويض المعتدى على حقوقه تعويضاً عادلاً ، أما الجانب الجنائي فقد كان بعيداً تماماً عن أداء القضاء الأهلى ، إذ من المسلم به وفقاً لقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . وأن لمحت بعض أحكام للقضاء المختلط في المجال الجنائي .

وإذ شارف القرن العشرون نهاية نصفه الأول ، فقد ظهرت الحاجة إلى سن تشريعات مصرية تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية ، فلم يكن المشرع المصري - إذن - في هذا النطاق - غائباً عن الساحة إذ أصدر التشريعات التي تكفل الحماية لكافة حقوق الملكية الفكرية المعروفة وقتئذ ، سواء الملكية الأدبية والفنية أو الملكية الصناعية - متأثراً في ذلك بالشرعية الدولية - بدءاً بقانون العلامات والبيانات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٩ ، مروراً بقانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الصادر بالقانون رقم (١٣٢) لسنة ١٩٤٩ ، وانتهاءً بقانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ .

وقد ظل هذا التأثير ذو الطابع الدولي ظاهراً في التشريعات المصرية بدلالة تعديلها أكثر من مرة لمواكبة ما استحدث من اتفاقيات دولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، لعل آخرها ما أدخل على قانون حماية حق المؤلف من تعديلات بموجب القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٢ ، والقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٤ أسبغت الحماية على مصنفات الحاسب الآلى بحسبانها مصنفات أدبية .

فالمشرع المصرى إذن - وبالبناء على ما تقدم - كان متابعاً لما يستجد على الساحة الدولية من اتفاقيات تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية ، معنياً بتطوير التشريعات لمسايرة المستجدات فى الاتفاقيات التى انضمت مصر إليها ، والمفاهيم العصرية بشأن الحقوق محل ما لم تتضمن إليه من اتفاقيات .

اتفاقية TRIPS إرهاصات فجر جديد :

إذ انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورجواى ومن بينها الملحق رقم (١ج) المتعلق باتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية ( TRIPS ) ، فقد اتسعت مجالات حقوق الملكية الفكرية الواجبة الحماية ، فلم تعد تقتصر التزامات مصر فى هذا الخصوص على المجالات التقليدية ( العلامات التجارية - براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية - حق المؤلف ) والتى كانت تنظمها القوانين الثلاثة المشار إليها ، بل اصبح لزاماً عليها أن تمد الحماية إلى مجالات جديدة تتمثل فى المؤشرات الجغرافية ، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، المعلومات غير المفصح عنها ، الحقوق المجاورة لحق المؤلف ، الأصناف النباتية ، فضلاً عما لحق المجالات التقليدية ذاتها من تطور كبير فى مجال الحماية ولد التزامات جديدة يتعين الوفاء بها .

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد فقد قامت الحاجة إلى مراجعة التشريعات الوطنية القائمة وتطويرها للوفاء بالالتزامات الدولية المشار إليها ، وتوفير الحماية اللازمة للمجالات الجديدة التى يتعين أن تمتد إليها الحماية ، وذلك كله وفق المعايير الدولية المستحدثة .

وقد اتبع المشرع المصرى - استجابة لكل ما تقدم - نهج إعداد تشريع موحد يعالج بين دفتيه جميع جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية إيماناً بفائدة هذا النهج ، ومسايرة للعديد من التشريعات المقارنة فى هذا المجال ، وأسفر هذا الجهد عن صدور القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ متضمناً أربعة كتب يعالج كل كتاب منها مجالاً أو أكثر من مجالات حقوق الملكية الفكرية بغية توفير الحد الأقصى المتاح من الحماية لتلك الحقوق .

وقد أفرد الكتاب الأول لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة ، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها .

أما الكتاب الثانى فقد خصص للعلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية ، والرسومات والنماذج الصناعية(\*) .

(\*) راعى واضع المشروع فصل مجال الرسومات والنماذج الصناعية عن براءات الاختراع والذى كان يضمهما قانون واحد ( ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ) ، وذلك أخذاً بالمعيار العصى ( الجهة القائمة على التطبيق ) ، فقد كانت وما زالت مصلحة التسجيل التجارى

وعن الكتاب الثالث فقد عالجت مواد حقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

ونظم الكتاب الرابع والأخير مجال الأصناف النباتية.

معايير الفجر الجديد وأهم ملامح القانون المصرى :

سوف نقصر العرض – فى هذا الخصوص – على أهم ما تضمنه القانون من أحكام تعالج المسائل الأكثر أهمية أو ما يمكن أن نسميه بالقضايا الكبرى التى يتعين معالجتها معالجة رشيدة تتضمن إقامة توازن دقيق بين الوفاء بالالتزامات المتولدة عنها والاستفادة إلى أكبر درجة من أية بادرة مرونة أو استثناء يمكن البناء عليه تحقيقاً للمصلحة الوطنية .

أولاً : براءات الاختراع وقضية الدواء :

ألزمت اتفاقية ( TRIPS ) الدول الأعضاء بحماية جميع الاختراعات – إذا ما توافرت شروط منح الحماية عن طريق البراءة أياً كان المجال التكنولوجى الذى ينتمى إليه الاختراع ، وبناء على ذلك فقد استحدث القانون حماية المنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية عن طريق براءة الاختراع .

وهذا الحكم مغاير للوضع الراهن فى ظل القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الذى تستبعد المادة (٢/ب) منه هذه الطائفة من المنتجات من الحماية عن طريق براءات الاختراع وتكتفى بالحماية إذا تعلق الاختراع بطريقة الصنع فقط .

وجدير بالإشارة أن نصوص اتفاقية ( TRIPS ) لا تنطبق على المنتجات الكيميائية الصيدلانية المتداولة بالفعل فى الأسواق المصرية قبل الأول من يناير سنة ١٩٩٥ ومن ثم فلا يوجد أثر سلبى على تداولها بعد تنفيذ القانون .

وقد اتبع القانون منهجاً تشريعياً للحد من غلواء أحكام اتفاقية ( TRIPS ) وتأثيرها السلبى على صناعة الدواء أخذاً فى الاعتبار ضرورة المحافظة على الصحة العامة .

وقد تجلّى ذلك كله فيما يلى :

(١) الأخذ بالحد الأدنى لمدة الحماية عن طريق براءة الاختراع :

إذ اقتصر القانون على الحد الأدنى المقرر في هذا المجال ( عشرون سنة من تاريخ التقدم بطلب البراءة في مصر ) وعممها بالنسبة لكافة الاختراعات ( بما فيها المنتجات الكيميائية الصيدلانية وطرق صناعتها ) .

(٢) استبعاد منح براءة اختراع في بعض المجالات الحيوية وتلك التي تمس الصحة العامة :  
إذ استبعدت المادة (٢) من القانون طائفة من الاختراعات من الحماية عن طريق البراءة فنصت على أنه لا تمنح براءة اختراع لما يلي :

(١) الاختراعات التي يكون من شأن استغلالها المساس بالأمن القومي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب أو الإضرار الجسيم بالبيئة أو الإضرار بحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .

(٢) الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات .

(٣) طرق تشخيص وجراحة الإنسان والحيوان .

(٤) النباتات والحيوانات أياً كانت ندرتها أو غرابتها وكذلك الطرق التي تكون في أساسها بيولوجية لإنتاج الحيوانات ما عدا الكائنات الدقيقة .

(٥) الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والحمض النووي والجينوم .

وبناء على الأحكام المتقدمة تستبعد طائفة هامة من المنتجات الدوائية التي يتم استخراجها من المواد الطبيعية من نطاق الحماية ، كما يستبعد أيضاً من الحماية عن طريق البراءة أى دواء يعتمد في تصنيعه على الكائنات الحية أو أى أجزاء منها ( الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والحمض النووي والجينوم ) .

(٣) وضع تنظيم تفصيلي للترخيص الإلزامي في مجال الدواء :  
إذ أجازت المادة ٢٣ (ثانياً) من القانون ( لمكتب براءات الاختراع أن يمنح تراخيص إجبارية باستغلال الاختراع إذا طلب وزير الصحة في أية حالة من حالات عجز كمية الأدوية المحمية بالبراءة عن سد احتياجات البلاد أو لانخفاض جودتها أو لارتفاع غير العادي في أسعارها أو إذا تعلق الاختراع بأدوية الحالات الحرجة أو الأمراض المستعصية أو المتوطنة أو الوقاية من هذه الأمراض ، وسواء تعلق الاختراع بالأدوية أو بطريقة إنتاجها أو بالمواد الأساسية التي تدخل في إنتاجها أو بطريقة تحضير هذه المواد ) .

(٤) وضع ضوابط للحد من ارتفاع الأسعار أو عدم توفير المنتجات المشمولة بالحماية عن طريق البراءة في السوق أو طرحها بشروط مجحفة :

إذا اعتبرت المادة ٢٣ ( خامساً ) من القانون هذه الأفعال من قبيل الممارسات المضادة للتنافس، وأجازت لمكتب براءات الاختراع منح ترخيص إجبارى فى الحالات المتقدمة ، كما أجازت للمكتب إسقاط البراءة إذا تبين بعد مضى سنتين من منح الترخيص الإجبارى أن ذلك الترخيص لم يكن كافياً لتدارك الآثار السلبية التى لحقت بالاقتصاد القومى بسبب تعسف صاحب البراءة فى استعمال حقوقه .

(٥) تقرير مبدأ الاستنفاد الدولى :

إذ نصت المادة (١٠) من القانون على أنه " يستنفد حق مالك البراءة فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة إذا قام بتسويق السلعة فى أية دولة أو رخص للغير بذلك " .  
ويسمح ذلك بتوفير المنتجات المشمولة بالحماية عن طريق البراءة فى السوق المصرى بأقل الأسعار السائدة عالمياً عن طريق الاستيراد الموازى .

(٦) جواز استخدام المنتج المشمول بالحماية عن طريق البراءة فى كافة أغراض البحث العلمى

دون أن يعد ذلك اعتداء على حقوق مالك البراءة :

إذ يسمح ذلك لشركات الأدوية بدراسة المنتجات المشمولة بالحماية عن طريق البراءة وتحليلها لاكتشاف النظريات العلمية التى تقوم عليها ومكوناتها الكيميائية واستغلال نتائج ذلك فى البحث والتطوير ( الهندسة العكسية ) . ( مادة ١٠/١ من القانون ) .

(٧) جواز قيام الشركات المنافسة للشركة التى تستغل البراءة بتصنيع الأدوية المشمولة بالحماية

خلال فترة الحماية أو تركيبها أو استخدام أو بيع المنتج طالما أن هذه الأعمال لازمة للحصول

على ترخيص بتسويقه :

إذ تجيز المادة (٥/١٠) ، للغير أن يقوم بصنع أو تركيب أو استخدام أو بيع المنتج أثناء فترة حمايته بهدف استخدام ترخيص لتسويقه ، على ألا يتم التسويق إلا بعد انتهاء تلك الفترة .

(٨) الاستفادة من فترة السماح الإضافية :

إذا جازت المادة (٤/٦٥) من اتفاقية ( TRIPS ) للبلدان النامية الاستفادة منها عن طريق تأجيل تطبيق الأحكام المتعلقة بالتوسع فى حماية المنتجات التى لم تكن مشمولة بالحماية فى تشريعاتها عن طريق البراءة لفترة خمس سنوات إضافية تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٤ ، وهذا ما أكدته المادة الرابعة من مواد إصدار القانون .

(٩) وضع ضوابط للحد من استفادة الدول المتقدمة بمفردها بالثروات البيولوجية للدول النامية :

إذ ألزم القانون مقدم طلب البراءة - إذا تعلق الطلب باختراع ينصب على مواد بيولوجية نباتية أو حيوانية - بإثبات أن الحصول على هذه المواد تم وفقاً للأحكام القانونية النافذة في بلد المنشأ ( مادة ٣/١٣ من القانون ) .

(١٠) إلزام مقدم طلب الحصول على البراءة - إذا تعلق طلبه بكائنات دقيقة - بالإفصاح عن هذه الكائنات وإيداع مزرعة حيه منها لدى الجهة التي تحددها اللائحة التنفيذية :  
إذ ألزمت ( المادة ٤/١٣ من القانون ) مقدم هذا الطلب بذلك ، ومن المعلوم أن الكائنات الدقيقة تستخدم على نطاق واسع في مجال الصناعات الدوائية .

ثانياً : المعلومات غير المفصح عنها بين اتفاقية TRIPS والقانون المصري:  
عالجت اتفاقية (TRIPS) موضوع المعلومات غير المفصح عنها في مادة وحيدة هي المادة (٣٩) بفقراتها الثلاث .

ووفقاً للفقر الأولى من هذه المادة فإن الدول الأعضاء تلتزم بحماية المعلومات غير المفصح عنها عن طريق الأحكام المنصوص عليها في المادة (١٠ مكرر ) من اتفاقية باريس ( تعديل استوكهلم ١٩٦٧ ) بشأن قمع المنافسة غير المشروعة ، وهو ما قد يقتضى أن توفق أنظمتها القانونية وفاء لهذا الالتزام .

أما الفقرتان الثانية والثالثة فقد تكفلنا ببيان نطاق هذه الحماية، أو بعبارة أخرى أوضحنا وبيننا ما يجب أن تنصب عليه الحماية من هذه المعلومات .  
وفى هذا الخصوص فقد نصت الاتفاقية على نوعين من تلك المعلومات  
النوع الأول : المعلومات السرية أو غير المفصح عنها التي تخص الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والتي فى حوزتهم أو تحت سيطرتهم بصورة قانونية (م ٢/٣٩)

النوع الثاني : البيانات والمعلومات التي تقدم إلى السلطات الحكومية من اجل الحصول على ترخيص أو موافقة تسويقية للمنتجات الصيدلانية أو المنتجات الكيماوية الزراعية (م ٣/٣٩) .

وفى بيان المقصود بالأسلوب المجافي للممارسات التجارية الشريفة ، جاءت اتفاقية TRIPS أكثر وضوحاً فى هذا الخصوص من اتفاقية باريس ، إذ ألزمت اتفاقية ( TRIPS ) الدول الأعضاء عند تطبيقها للمادة (١٠) مكرر (ب) من اتفاقية باريس فيما تنص عليه من أن "يعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة كل عمل من أعمال المنافسة يتعارض مع العادات الشريفة فى المعاملات التجارية أو الصناعية " بأن تعتبر الاعتداء على الأسرار التجارية من قبيل الأعمال التي تتعارض مع العادات التجارية الشريفة ، بما يوجب حماية هذه الأسرار أو المعلومات عن طريق قواعد المنافسة غير المشروعة .

شروط عامة للحماية تسرى على نوعي المعلومات غير المفصح عنها :  
نصت الفقرة الثانية من المادة (٣٩) TRIPS على شروط عامة يجب أن تتوفر في المعلومات غير المفصح عنها حتى تكتسب هذا الوصف وتكون بالتالي محلاً للحماية .

وهذه الشروط هي :

- (١) السرية
- (٢) ذات قيمة تجارية لكونها سريه
- (٣) بذل صاحبها أو من هي في رقابته جهوداً معقولة للحفاظ على سريتها ، وهذه الشروط الثلاثة وان كانت قد وردت في الفقرة الثانية من المادة (٣٩) التي تعالج النوع الأول من المعلومات غير الموضح عنها إلا أنها تسرى على النوع الثاني من هذه المعلومات أيضاً .

وقد عالج القانون المصري هذه الشروط في المادة (٥٥) :

وسوف نفضل في هذه السطور التالية هذه الشروط العامة :

أولا السرية : تشكل السرية قوام المعلومات غير المفصح عنها ، إذ لا تحمي المعلومات التي لا تتمتع بالسرية أيّاً كانت قيمتها ومهما كانت الجهود التي بذلت من اجل الوصول إليها ، ووفقاً للمادة (٢/٣٩) TRIPS فإن المقصود بالسرية هو ( ألا تكون المعلومات - سواء في مجموعها أو في الشكل والتجميع الدقيقين لمكوناتها - معروفة عادة أو يسهل الحصول عليها من قبل الأشخاص الذين يتعاملون عادة في تلك المعلومات ) .

ولا يعنى ذلك أن يكون كل بند من بنود تلك المعلومات سرياً في ذاته ، إذ يكفي أن تكون المعلومات في مجموعها أو طريقة ترتيبها غير معروفة بوجه عام . ( مادة ٥٥ بند (١) مصرى ) .

ونضرب مثلاً لتقريب هذه الفكرة :

( تركيبة الكوكا كولا Coca Cola يمكن تصنيفها كمعلومات غير مفصح عنها ويتعين حمايتها على الرغم من إمكانية تحديد العناصر المكونة للمشروب بقدر عال من الدقة بواسطة التحليل الكيميائي، وذلك لان الطريقة التي يتم بها تجميع العناصر المختلفة والتفاصيل الكيميائية الدقيقة للمنتج النهائي (المشروب) لا تكون معروفة بوجه عام لدى صانعي المشروبات )

ثانياً: القيمة التجارية للمعلومات و المستمدة من كونها سرية :

القيمة التجارية للمعلومات غير المفصح عنها ترتبط بسريتها ، ومفاد ذلك أن قيمة هذه المعلومات تدور وجوداً وعدمًا من حيث الارتفاع والانخفاض مع زيادة أو قلة عدد من يعرفونها ،



ومع صعوبة أو سهولة التوصل إليها ، إذ كلما كان من الصعب أن يحصل الغير على هذه المعلومات بطرقه الخاصة (المشروعة بالطبع ) كلما زادت قيمة هذه المعلومات .

ثالثاً: الإجراءات المعقولة التي يتخذها حائز المعلومات حفاظاً على سريتها :  
من الجدير بالإشارة أن اتفاقية TRIPS لم تحدد ماهية هذه الإجراءات أو الخطوات التي يجب أن يتخذها الحائز الشرعي للمعلومات حفاظاً على سريتها واكتفت بوضع معيار ( المعقولة بحسب الظروف Reasonable Under Circumstances ) وبذلك تركت الاتفاقية الباب مفتوحاً أمام المحاكم لتقدير مدى معقولة الخطوات المتخذة حسب الظروف والملابسات والواقع في كل دعوى تطرح عليها .  
(مادة ٥٥ بند (٣) مصرى ) .

الحماية الخاصة لبيانات الاختبارات والمعلومات التي يلزم تقديمها إلى السلطات الحكومية للحصول على ترخيص بتسويق الأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية :  
بجانب الشروط العامة التي يلزم توافرها في المعلومات غير المفصح عنها بوجه عام فإن اتفاقية TRIPS نصت على شروط خاصة يتعين توافرها في البيانات السرية والمعلومات الأخرى التي تقدم بطريق اللزوم إلى السلطات الحكومية للحصول على ترخيص بتسويق الأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية.

وهذه الشروط الخاصة هي :

- (١) أن يكون تقديم البيانات للسلطات الحكومية لازماً للحصول على الترخيص المطلوب .
- (٢) أن يدخل في مكونات الأدوية أو المنتجات الكيماوية الزراعية المراد ترخيصها للتسويق كيانات كيماوية جديدة .
- (٣) بذل جهود من أجل التوصل إلى هذه البيانات .

وقد عالج القانون المصرى هذه الشروط في المادة ( ٥٦ ) فقرة أولى (

الشرط الأول :

لزوم تقديم البيانات للحصول على الترخيص بالتسويق للمنتجات الصيدلانية والكيماوية الزراعية:  
الحماية لا تنصب إلا على البيانات التي تقدم للسلطات الحكومية المختصة والتي تكون لازمة للحصول على ترخيص بالتسويق ، فلا تمتد الحماية إلى تلك التي لا تكون لازمة ، كما لا تمتد إلى تلك التي تقدم إلى تلك السلطات للحصول على ترخيص بتسويق منتجات غير صيدلانية أو غير كيماوية زراعية .

الشرط الثاني :

احتواء هذه المنتجات على كيانات كيميائية جديدة:

يتنازع مفهوم الجودة في هذا الخصوص اتجاهان أساسيان :

(١) اتجاه الدول النامية التي تفسر الجودة على انها الجودة المطلقة بمعنى الأخذ بمفهوم الجودة على النحو المعمول به في البراءات ، وفي ذلك ما يتفق مع مصالحها .

(٢) اتجاه الدول الكبرى الذي يقصر الجودة على الجودة النسبية بمعنى ألا يكون الكيان الكيميائي قد سبق طرحه في البلد المطلوب الحصول على ترخيص بتسويقه فيها .

وليس ثمة شك أن اتجاه الدول النامية هو ما يتفق وقواعد التفسير الصحيح للاتفاقيات الدولية والتي توجب الأخذ بالمفهوم الضيق للفظ عند الاختلاف في التفسير ، كما أن تفسير الدول الكبرى لا سند له في حكم المادة ٣/٣٩ التي اشترطت الجودة فقط دون وصف أو بيان مقصودها ، وعلى ذلك فليس في أحكام الاتفاقية ما يلزم الدول النامية بأن تنص في قوانينها على مفهوم للجودة يغاير الجودة المطلقة .

وقد أخذ القانون المصري بهذا النهج وذلك في المادة (٥٦) حيث اشترط أن تكون الكيانات الكيميائية جديدة .

الشرط الثالث :

بذل جهود كبيرة للتوصل الى البيانات والمعلومات :

عبرت الاتفاقية عن هذه الجهود بعبارة Considerable Efforts أى جهود محل اعتبار .

ومما لاشك فيه أن الاختبارات التي تجرى لإنتاج كيان كيميائي جديد لاسيما في مجال المنتجات الصيدلانية تعد ولا شك من الجهود الكبيرة محل الاعتبار إذ أنها تمر بمراحل طويلة تحتاج إلى مجهودات كبيرة ومبالغ طائلة .

مراحل من التجارب على الحيوان أولاً ثم المرضى ثانياً ، ومبالغ تتعدى عشرات بل قد تصل إلى مئات الملايين من العملات المختلفة .

مضمون الحماية :

\* منع الاستخدام التجاري غير المنصف للبيانات والمعلومات

\* عدم الإفصاح عن البيانات أو المعلومات للغير

وقد عالج القانون المصري هذا المضمون في ( المادة ٥٦ فقرة ثانية ) .

وعن منع الاستخدام غير المنصف:

بمقتضى هذا الالتزام على الدول الأعضاء إلا تمكن الغير من الحصول على البيانات

والمعلومات التي قدمت إليها لاستخدامها في أغراض تجارية .

أي عليها القيام بعمل يتمثل في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ هذه البيانات والمعلومات على نحو يكفل لها السرية بحفظها في مكان آمن منعاً للغير من الحصول عليها واستخدامها .  
لا يعني هذا أن من قدم البيانات والمعلومات له حق استثنائي عليها يمنع بمقتضاه الغير من التوصل إليها طالما استطاع ذلك بوسائل لا تتنافى مع العادات التجارية الشريفة .

أما عن عدم الإفصاح عن البيانات والمعلومات للغير:  
فهو إلزام بالامتناع عن عمل مؤداه عدم كشف سريه البيانات والمعلومات على أن هذا الالتزام بعدم الإفصاح ليس مطلقاً إذ يجوز الكشف في حالتين:  
الأولى: إذا كان الإفصاح أو الكشف ضرورة لحماية الصحة العامة .  
وتفسر الصحة العامة هنا بالمعنى الواسع فلا تقتصر على صحة المواطنين فقط بل تشمل الإنسان بوجه عام .

ومن أشهر الأمثلة في هذا الخصوص حالة احتمال حدوث آثار جانبية لمستخدمي الدواء ،  
وحاله الكشف عن البيانات والمعلومات إلى الطبيب المعالج إذا كان من شأن ذلك مساعدته في تحديد نوع العلاج .

أما الحالة الثانية : فتتعلق بالإفصاح المقترن باتخاذ خطوات لضمان عدم استخدام البيانات والمعلومات استخداماً تجارياً غير منصف .  
إذ تجيز المادة ٣٩/٣ ( TRIPS ) أن تفصح السلطات الحكومية عن تلك البيانات والمعلومات في ايه حالات أخرى عدا ما سبق بشرط أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم استخدامها استخداماً تجارياً غير منصف .

ومن أشهر الأمثلة على ذلك أن تفشى السلطة الحكومية المختصة البيانات والمعلومات التي قدمت لها بقصد الترخيص بتسويق دواء مشمول بالحماية عن طريق البراءة إلى المرخص له ترخيصاً إجبارياً باستغلالها لتمكينه من أن ينتج بشرط أن تتخذ تلك السلطة الخطوات التي من شأنها عدم قيام المرخص له بكشف سريه البيانات أو المعلومات للغير وذلك بأن تلزمه بتعهد بعدم الكشف عن هذه السرية .

مده الحماية : إزاء عدم ذكر الاتفاقية لأي مدة للحماية ، ونظراً لأنه لا يمكن أن تكون الحماية أبدية، فإن مؤدى ذلك انه يجوز للتشريعات الوطنية تحديد تلك المدة ، وعلى ذلك فقد عالج القانون المصري هذه المسألة في المادة (٥٦) فقرة (٢) وذلك بإلزام الجهات المختصة التي تتلقى المعلومات غير المفصح عنها التي قدمت لها بقصد الحصول على ترخيص بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلانية

أو الزراعية بحماية هذه المعلومات ٠٠٠ وذلك من تاريخ تقديم المعلومات إليها وحتى زوال صفة السرية عنها أو لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أى الفترتين أقل .

سؤال يستحق الإجابة :

هل يجوز للسلطات الحكومية التي تقدم إليها البيانات والمعلومات اللازمة للحصول على ترخيص بتسويق المنتجات الصيدلية والمنتجات الكيميائية الزراعية أن تستعمل هذه البيانات والمعلومات أم أن هناك التزاماً عليها بالا تستعملها ؟

إن الإجابة تقتضى الرجوع إلى الالتزامات التي تفرضها اتفاقية TRIPS فى المادة ٣/٣٩ على تلك السلطات فى هذه الحالة ، وهذه الالتزامات هي كما سلف الإشارة إليها هي :

- (١) حماية البيانات والمعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف (التزام بعمل) .
- (٢) حماية البيانات والمعلومات من الإفصاح عنها للغير (التزام بالامتناع عن عمل) .

ومفاد ذلك أن استعمال تلك السلطة لهذه المعلومات والبيانات فى فحص وتقييم طلبات ونتائج الاختبارات والتجارب التي تقدم إليها من شركات أخرى من اجل الحصول على ترخيص بالتسويق لا يشكل أي إخلال بالالتزامات السالف ذكرها .

وأساس ذلك أن الاتفاقية لم تعترف لصاحب المعلومات السرية بحق ملكيته عليها بل أقامت نظام الحماية على أساس المادة ١٠ مكرر من اتفاقية باريس التي تحظر المنافسة غير المشروعة .

ثالثاً : المؤشرات الجغرافية وحماية المنشأ الوطنى للمنتج :

ألزمت اتفاقية ( TRIPS ) الدول الأعضاء بتوفير الحماية للمؤشرات الجغرافية وفقاً لتفصيل أوردته فى المواد من (٢٢ : ٢٤)، وعلى ذلك فقد عالج القانون هذا الموضوع فى المواد من (١٠٤ : ١١٢) فنظم لأول مرة هذا المجال الجديد من مجالات حماية حقوق الملكية الفكرية .

وقد جاءت نصوص هذه المواد مواكبة لأحكام المؤشرات الجغرافية على نحو ما نصت عليه

اتفاقية باريس ( TRIPS ) .

فعرفت المادة (١٠٤) المؤشر الجغرافى بأنه الذى يحدد منشأ سلعة ما فى منطقة أو جهة فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية أو تعامل مصر معاملة المثل متى كانت النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة والمؤثرة فى ترويجها راجعة بصفة أساسية إلى منشأها الجغرافى ، كما اشترطت المادة لحماية المؤشر الجغرافى فى مصر أن يكون قد اكتسب الحماية فى بلد المنشأ .

وحظرت المواد من ( ١٠٥ : ١٠٧ ) الممارسات التي من شأنها تضليل الجمهور أو الإيحاء

بطريقة تضلله بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة وكونها انتجت فى جهة ذات شهرة جغرافية خاصة .

وأجازت المادة (١٠٨) أن تطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت تدل في الاصطلاح التجارى بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ الجغرافى له ( مثل عبارة كولونيا التى تطلق على الرائحة العطرية والتي بحسب الأصل تدل على مقاطعة كولونيا بألمانيا ) .

وفى علاقة المؤشر الجغرافى بالعلامة التجارية اشترط القانون فى المادة (١٠٩) لتسجيل علامة تجارية تشتمل على مؤشر جغرافى أن يكون إنتاج السلعة التى تميزها تلك العلامة يتم بصفة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل فى المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة إلا إذا كان الحق فى هذه العلامة قد اكتسب من خلال استعمالها بحسن نية قبل تاريخ العمل بالقانون أو قبل منح المؤشر الجغرافى الحماية فى بلد المنشأ ، وفى هذه الحالة أجاز القانون تسجيل هذه العلامة ( مادة ١١١ ) .

وحظرت المادة (١١٢) تسجيل العلامة التجارية التى تشتمل على مؤشر جغرافى إذا كان استعمالها من شأنه أن يضل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقى للسلعة .

وأكد القانون فى ذات المادة حق كل ذى مصلحة أن يرفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مكان استخدام المؤشر الجغرافى بطلب منع استخدام أى مؤشر جغرافى لم تتضمنه علامة تجارية مسجلة إذا كان من شأن هذا الاستخدام تضليل الجمهور بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة .

رابعاً : الأصناف النباتية والحماية المتوازنة لمختلف المصالح :

ألزمت اتفاقية ( TRIPS ) فى المادة ( ٣/٢٧ ب ) الدول الأعضاء بحماية الأصناف النباتية الجديدة بوسيلة قانونية فعالة ، وخيرتها فى شأن هذه الوسيلة بأن نصت على أن تكون وسيلة الحماية هذه إما :

- (١) براءة اختراع ( أو )
- (٢) نظام فريد خاص ( Suigener's pystem ) ( أو )
- (٣) مزيجاً من النظامين السابقين، وذلك كله على تقدير بأن الإبداع فى مجال الأصناف النباتية يمثل إبداعاً فكرياً يعتبر المربى معه صاحب ملكية فكرية تجدر معها حماية حقوقه ومنع التعدى عليها .

— ووفاء من مصر بالتزاماتها فى هذا الخصوص : أفرد قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الباب الرابع منه للأصناف النباتية .

— وقد أعدت أحكام هذا الباب على أساس من نظام فريد خاص يرجع فى أصوله إلى عديد من الأدوات القانونية الدولية سواء أكانت اتفاقيات انضمت مصر إليها ( اتفاقية TRIPS — اتفاقية التنوع البيولوجى C.B.D. أو بسبيلها للانضمام إليها ) الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة أو ما يعرف بـ UPOV ميثاق ١٩٩١ ) ، أو كانت فى صورة مشروع قانون نموذجى ( مشروع القانون النموذجى لحماية حقوق الجماعات الشعبية المحلية والمزارعين والمربين وتنظيم النفاذ إلى الموارد البيولوجية والمعد فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية فى اجتماعها بالقاهرة عام ٢٠٠٠ ) أو تعهد دولى ( التعهد الدولى لمنظمة الأغذية والزراعة ( FAO ) حول الموارد النباتية الوراثية ) ، أو كان فى صورة موقف معلن ( الموقف المعلن لمجموعة الدول الإفريقية حول المادة ( ٣/٢٧ ب TRIPS ، فى إطار منظمة التجارة العالمية ) .

وقد استهدفت أحكام هذا الباب إقامة نوع من التوازن الدقيق بين حقوق المربى ( مبدع الصنف النباتى الجديد ) وحقوق الآخرين ( المزارع — المربى التالى — المستهلكين — البيئة الطبيعية وما تحتوى عليه من موارد وراثيه — المعارف التقليدية التراثية للجماعات المحلية ) ، وقد جاءت الأحكام — فى هذا الخصوص — على النحو التالى :

( أ ) فبعد أن أكدت المادة (١٨٩) تمنع الأصناف النباتية المستنبطة فى مصر أو فى الخارج بالحماية متى قيدت فى السجل الخاص المعد لذلك ، وذكرت المادة (١٩٤) الحق الاستثنائى للمربى وعدم تمتع الغير بأى حق على المصنف الذى استنبطه إلا بموجب موافقة كتابية منه ، عالجت المادة (١٩٥) الاستثناءات من حق المربى فنصت على أنه : لا تمنع الحماية قيام الغير بالأعمال الآتية :

- (١) الأنشطة غير التجارية والاستخدام بغرض الإكثار الشخصى لنواتج مادة الإكثار بواسطة المزارع على أرض فى حيازته الخاصة .
- (٢) الأنشطة المتصلة بأغراض البحث العلمى .
- (٣) أنشطة التربية والتهجين والانتخاب التى تستهدف استنباط أصناف جديدة .
- (٤) الأنشطة التى تتعلق بأغراض التعليم والتدريب .
- (٥) أنشطة الاستخدام والاستغلال التجارى والاستهلاك لمادة المحصول والمواد الأولية والوسيطه والمنتجات النهائية التى تصنع أو تستخرج من مادة المحصول بشكل مباشر أو غير مباشر سواء تمثلت مادة المحصول فى هيئة نبات كامل أو كانت جزءاً منه .

( وتجد هذه الأحكام أساسها فى الاستثناءات الإجبارية الواردة فى اتفاقية UPOV فى المادة ١/١٥ ) .

(ب) استنفاد حقوق المربي :

تعترف اتفاقية ( TRIPS ) في المادة (٦) بمبدأ استنفاد الحقوق كأصل عام يرد على مختلف مجالات الملكية الفكرية ، كما تعترف اتفاقية ( UPOV ) في المادة ( ١/١٦ ) بهذا المبدأ في إطار حقوق المربي، وتحدد منظمة التجارة العالمية نطاق هذا الاستنفاد بالنطاق الدولي . وقد أخذ القانون بهذا النظر في المادة (١٩٧) .

(ج) تجيز اتفاقية ( UPOV ) في المادة (١٧) تقييد حقوق المربي في ظروف وأحوال معينة شأنها في ذلك شأن سائر حقوق الملكية الفكرية، وقد أخذ القانون بهذا النظر محددًا هذه الأحوال والظروف في الآتي :

(١) إذا ظهر للصنف النباتي المحمي تأثير ضار على البيئة الطبيعية أو على سلامة التنوع البيولوجي في مصر أو على القطاع الزراعي فيها ، أو على حماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .

(٢) إذا ظهر للصنف النباتي المحمي تأثير اقتصادي أو اجتماعي ضار أو معوق للأنشطة الزراعية المحلية أو إذا ظهر له استخدام يتناقض مع قيم ومعتقدات المجتمع .

(د) تمثل الموارد الوراثية النباتية والمعارف التقليدية وخبرات الجماعات المحلية المتعلقة بالنباتات ومنافعها ثروة حقيقية للدول بعامة والنامية منها على وجه الخصوص .

لذلك فقد عالجتها اتفاقية التنوع البيولوجي ( C.B.D. ) بأحكام صريحة تكفل لها الحماية وتمنع التعدي عليها وتلزم راغب الانتفاع بها ، بالحصول على موافقة أصحاب الحقوق عليها ( المواد ١ ، ٣ ، ١٠/٨ ، ١١ ، ٥/١٥ ، ٧ ، ٢/١٦ ، ٣ ، ٥ ، ٤/١٨ ) .

وجدير بالإشارة أن مصر صدقت على هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٤ وأصبحت جزءاً من التشريع الوطني .

وعلى ذلك فقد استلهم القانون أحكام هذه الاتفاقية التي لا تتعارض مع اتفاقيتي ( TRIPS , UPOV ) ( فنص في مادته (٢٠٠) على التزام المربي بالكشف عن المصدر الوراثي الذي اعتمد عليه لاستنباط الصنف النباتي الجديد ، واشترط لتمتع الصنف النباتي الجديد بالحماية أن يكون المربي قد حصل على المصدر الوراثي بطريق مشروع وفقاً لأحكام القوانين النافذة في مصر .

ومد القانون هذا الالتزام إلى المعلومات التراثية والخبرات التي تراكمت لدى الجماعات المحلية التي يكون المربي قد اعتمد عليها في جهوده لاستنباط هذا الصنف النباتي الجديد .

كما لزم القانون المربي الذي يتعامل مع الموارد الوراثية المصرية بهدف استنباط أصناف جديدة مشتقة منها بالحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة على ذلك التعامل ، كما فرض عليه التعهد باحترام المعارف التراثية المصرية كمصادر لما يكون قد توصل إليه من إنجازات استخدمت فيها تلك المعارف والخبرات ، وحدد القانون آلية تحقيق هذا الاحترام فنص على أن يكون ذلك بالإعلان عن المصدر المصرى الذى استفاد منه ذلك المربي وباقتسام العوائد التي يحققها مع صاحب المصلحة وذلك على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

خامساً : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة :

استحدث القانون فى خصوص حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ما يأتى :

أورد القانون فى المادة (١٣٨) قائمة تعريفات بالمصطلحات الأساسية المستخدمة فيه لتجنب تكرارها فى المواد المتعلقة بها ، ويشار إلى أن معظم تلك المصطلحات كانت واردة بالفعل فى قانون حماية حق المؤلف الحالى . ومن أهم المصطلحات المستحدثة الفولكلور الوطنى والملك العام والنشر ومنتج المصنف السمعى أو السمعى البصرى وفنانو الأداء ومنتج التسجيلات الصوتية والتوصيل العلنى وهيئة الإذاعة .

ونص القانون فى المادة (١٤١) على قاعدة عامة أوردتها اتفاقية ( التريبس ) مفادها ألا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ، ولو كان معبراً عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة فى مصنف .

كذلك لا تشمل ما يلى :

أولاً : الوثائق الرسمية ، أياً كانت لغتها الأصلية أو اللغة المنقولة إليها ، مثل نصوص القوانين ، واللوائح ، والقرارات ، والاتفاقيات الدولية ، والأحكام القضائية ، وأحكام المحكمين ، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى .  
ثانياً : أخبار الحوادث والوقائع الجارية التي تكون مجرد أخبار صحفية .

ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميز جمعها بالابتكار فى الترتيب أو بأى مجهود شخصى جدير بالحماية .



وأعتبر القانون فى المادة (١٤٢) الفولكلور الوطنى للمجتمع المصرى ملكاً عاماً للدولة تباشر الوزارة المختصة عليه حقوق المؤلف الأدبية والمالية وذلك للمحافظة عليه بالصورة التى أبداع عليها ودعمه .

وأضاف القانون فى المادة (١٤٧) إلى صور الحق الاستثنائى المالى للمؤلف الحق فى الإتاحة للجمهور بأية طريقة من الطرق بما فى ذلك إتاحتة عبر أجهزة الحاسب أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل التكنولوجية ، ونص القانون على عدم انطباق الحق الاستثنائى فى التأجير على برنامج الحاسب إذا لم تكن هى المحل الأساسى له ، ولا على المصنفات السمعية البصرية متى كان التأجير لا يؤدى إلى انتشار نسخها على نحو يلحق ضرراً مادياً بالحق الاستثنائى للمؤلف ، كما أضاف حق التتبع للمؤلف على أعمال التصرف فى النسخة الأصلية لمصنفة الفنى بحيث يحصل على نسبة مئوية من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة لا تجاوز عشرة فى المائة من الزيادة . وذلك كله اتساقاً مع أحكام اتفاقية TRIPS .

وعالج القانون لأول مرة مسألة حماية أصحاب الحقوق المجاورة للمؤلف فى المواد ( ١٥٣ وما بعدها ) ، وهم فنانو الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة . وارتكز القانون فى مد الحماية إليهم إلى اتفاقية روما لعام ١٩٦١ التى أشارت إليها اتفاقية TRIPS وألزمت الدول بمراعاة أحكامها .

ونص القانون فى المادة (١٥٥) فقرة ثانية) على أن تباشر الوزارة المختصة (وزارة الثقافة) الحقوق الأدبية بعد انقضاء مدة الحقوق المالية للمؤلفين أو لفنانى الأداء ما دام لا يوجد وارث أو موصى له .

وخص القانون فى المواد (١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨) فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية بمدة خمسين سنة لحماية حقوقهم المالية من أول سنة الأداء أو سنة التسجيل حسب الأحوال ، أما هيئات الإذاعة فتتمتع بالحماية مدة ٢٠ سنة فقط يبدأ حسابها من التاريخ الذى تم فيه أول بث لبرامجها .

واستحدث القانون فى المادة ( ١٧٠ ) لأول مرة نظام التراخيص الإجبارية فى مجال النسخ أو الترجمة أو النسخ والترجمة معاً ، وترك اللائحة التنفيذية تحديد حالات وشروط منح التراخيص بما يتفق مع ملحق اتفاقية برن النافذة فى مصر .

وأخذ القانون فى المادة ( ١٧١ ) بمبدأ عام مفاده حق كل شخص فى عمل نسخة وحيدة لاستخدامه الشخصى المحض ، وعطل هذا الحق بالنسبة لمصنفات العمارة والفنون الجميلة ، وأجاز

تصوير نسخة وحيدة من المصنفات بواسطة دار الوثائق أو المحفوظات أو المكتبات التي لا تستهدف الربح بأية صورة من الصور ، وبشروط محددة .

كما أجاز عمليات النسخ المؤقت للمصنفات الذي يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمي لـه أو أثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً ، في إطار التشغيل العادي للأداة المستخدمة ممن له الحق في ذلك .

واستحدث القانون في المادة (١٨١) جرائم جديدة مرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة في البث أو الاستقبال ، وهي جرائم حظر التصنيع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأي جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور – ويندرج تحت الحظر الإزالة أو التعطيل أو التعيب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

وأخيراً فقد استحدث القانون في المادة (١٨٥) إنشاء سجل لقيّد التصرفات الواردة على المصنفات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاضعة لأحكامه ، ليكون وسيلة عملية لضبط المعاملات المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

[نهاية الوثيقة]